

أَحَادِيثُ فِي

حَقِّمِ الْكَلَامَ وَاهْلِهِ

اِنتْخِبَهَا

الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ الْمُقَرَّبُ

مَنْ رَدَّ أَبِي عَمْبٍ الرَّحْمَنِ السَّيِّئِي عَلَى أَهْلِ الْكَلَامِ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

الدُّكْتُورُ نَاصِرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّجَبِي
الْأَسْتَاذُ الْمَشَارِكُ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ

مَدْرَاسَةُ الْإِسْلَامِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Araştırmaları Merkezi Kütüphanesi	
Dem. No:	50394
Tas. No:	2975 FAZ.E

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم كتابه المبين: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١).
والصلاة والسلام على رسوله محمد الأمين، أرسله بالهدى ودين الحق،
القائل: (قد تركتم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك)^(٢).

فالدين ولله الحمد كامل لا يحتاج إلى زيادة، وواضح لا التباس فيه.
ولا ريب أن كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ هما الأساس في معرفة
هذا الدين، وإليهما المرجع عند التنازع والاختلاف.
يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣).
وروي عن الرسول ﷺ أنه قال: (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما
مسكتن بهما: كتاب الله وسنة نبيه)^(٤).

ومن المقرر في أصول أهل السنة والجماعة الرجوع إلى منهج الرعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

دار النشر للنشر والتوزيع
الرياض: ١١٥٤٦ ص.ب: ٦٤٨٨٢
هاتف: ٤٠٥٤٤٤ فاكس: ٤٠٥٠٣٣

(١) سورة المائدة، الآية رقم ٣.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١٦/١ المقدمة (٤٣)، والإمام أحمد في مسنده ١٢٦/٤،
والحاكم في المستدرک ٩٦/١ من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، وصححه
الألباني. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/٦٤٧، ٦٤٨ الحديث رقم (٩٣٧).

(٣) سورة النساء الآية رقم ٥٩.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ مرسلاً ٨٩٩/٢ كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر.
وصححه الألباني. انظر صحيح الجامع الصغير ٣/٣٩، الحديث رقم (٢٩٣٤).

الأول - الصحابة رضي الله تعالى عنهم - لفهم أمور العقيدة الإسلامية، أولئك الذين كانت عقيدتهم صافية نقية، وثابتة راسخة.

ولذا حثنا نبينا محمد ﷺ على الالتزام بسنته وسنة خلفائه من بعده رضي الله عنهم - وهم أفضل الصحابة - محذراً من البدع والمحدثات بقوله ﷺ: (إنه من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة) (١).

ولقد وقع ما حذر منه ﷺ، فدخل على عقائد المسلمين بعد القرن الأول ما يسمى (علم الكلام) المأخوذ من الفلسفة اليونانية، وأصبح هم أهل الحوض في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرها بموجب مقدمات عقلية أحدثوها، فكان من أبواب الشر والفتنة على المسلمين، أحدثت البلبلة في أوساطهم، وأوقع الحيرة والاضطرابات عند كثير منهم.

وعند ذلك هبّ أئمة أهل السنة وعلماءها لبيان الحق ودحض الباطل، وحذروا من الكلام تحذيراً شديداً، ونهبوا على أضراره وأخطاره، وأنه لو كان علماً نافعاً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع.

وصنف علماء أهل السنة المصنفات في ذم الكلام والرد على أهله، وجمع أقوال الأئمة في ذلك.

وإن من هؤلاء المؤلفين الإمام أبا الفضل المرقري المتوفى سنة ٤٥٤هـ،

(١) أخرجه أبو داود في سننه ١٣/٥ كتاب السنة، باب لزوم السنة، والترمذي في سننه ٤٤/٥ كتاب العلم، وقال حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه ١٦/١ المقدمة (٤٢) والإمام أحمد في المسند ١٢٦/٤، من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه.

حيث إنه قد صنف كتاب: أحاديث في ذم الكلام وأهله - انتخبها من رد أبي عبد الرحمن السلمي على أهل الكلام (وهو كتاب في حكم المفقود) وأضاف عليها بعضاً من الآثار الأخرى.

وقد وقفت على نسخة خطية لهذا الكتاب بحمد الله، فعقدت العزم على خدمته دراسة وتحقيقاً لما يأتي:

١- أهمية هذا الكتاب، فموضوعه يتعلق بالدفاع عن العقيدة الإسلامية الصحيحة، عقيدة أهل السنة والجماعة، والذود عن حياضها، وحيث إن هذا الكتاب لا يزال مخطوطاً فلعل إخراجَه من باب الإسهام في خدمة هذه العقيدة ونشر مصنفاتها.

٢- ندرة المؤلفات المطبوعة حول موقف السلف من علم الكلام وأهله.

٣- هذا الكتاب مؤلف على طريقة المحدثين، حيث إن المؤلف يروي أخباره مسندة، ولا تخفى أهمية هذا المنهج وجودته.

٤- أن هذا الكتاب وإن كان صغير الحجم فهو يحوي جملة طيبة من الأقوال والأخبار في ذم الكلام وأهله من قبل أئمة الإسلام، من المشهورين وغيرهم، وفي شتى البلدان، ومن مختلف المذاهب الفرعية.

ومن العجيب أن كثيراً من أتباع المذاهب الفرعية يقلدون أصحابهم في مسائل الفروع الفقهية، ويتقيدون بذلك، ولكنهم يخالفونهم في الأصول والمسائل العقدية!.

٥- انتشار (علم الكلام) في العصر الحاضر وفشوه في كثير من أنحاء العالم الإسلامي حتى أنه عند تصنيف العلوم في كثير من المكتبات العامة ودور النشر يوضع علم التوحيد وما يتعلق به تحت مسمى (علم الكلام) أو المنطق مما يدل على إقرار ذلك والتسليم به.

خطة البحث:

سرت في كتابة هذا البحث بموجب الخطة الآتية:-

المقدمة

وتتضمن: سبب اختيار البحث، خطة البحث، منهجي في التحقيق.

القسم الأول: الدراسة، ويتضمن ما يأتي:

أولاً: ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي.

وتشتمل على ما يأتي:

- ١- نسبه ومولده. ٢- حياته. ٣- شيوخه.
- ٤- تلاميذه. ٥- مؤلفاته. ٦- أقوال العلماء فيه.
- ٧- وفاته.

ثانياً: ترجمة أبي الفضل المرقري.

وتشتمل على ما يأتي:

- ١- نسبه ومولده. ٢- حياته. ٣- شيوخه.
- ٤- تلاميذه. ٥- مؤلفاته. ٦- أقوال العلماء فيه.
- ٧- وفاته.

ثالثاً: دراسة الكتاب.

وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالنسخة المخطوطة.

ويشتمل على ما يأتي:-

- ١- مصدر المخطوطة.
- ٢- اسم الناسخ وتاريخ النسخ.
- ٣- التعريف بالخط.
- ٤- عدد الصفحات والأسطر.
- ٥- نماذج مصورة من المخطوطة.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب.

ويشتمل على ما يأتي:

- ١- تحقيق اسم الكتاب.
 - ٢- توثيق نسبته إلى المؤلف.
 - ٣- تاريخ تأليفه.
 - ٤- موضوع الكتاب.
 - ٥- منهج المؤلف في الكتاب.
 - ٦- تقويم الكتاب.
- رابعاً: لمحة عن علم الكلام وأسباب ذم السلف له.

القسم الثاني: تحقيق الكتاب

الفهارس، وتشتمل على الفهارس الآتية:

- ١- فهرس الآيات. ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس الآثار. ٤- فهرس الأعلام.
- ٥- فهرس الأماكن. ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات.

منهجي في التحقيق:

نظراً لعدم توفر نسخة خطية أخرى للكتاب، ولفقدان الكتاب الأصل (الرد على أهل الكلام) لأبي عبد الرحمن السلمي، ولأن هناك كتاباً بهذا الموضوع وهو (ذم الكلام وأهله) لأبي إسماعيل الهروي، والذي يروي بإسناده كثيراً من طريق أبي عبد الرحمن السلمي، الذي روى عنه المؤلف أبو الفضل المقرئ كتابه، وحيث إن كتاب الهروي قد حوى غالب ما في كتاب المقرئ، ولوجود نسخة مخطوطة واضحة وجيدة لكتاب ذم الكلام للهروي فقد اعتبرتها بمثابة النسخة الأخرى للكتاب.

أما منهجي في تحقيق هذا الكتاب فعلى النحو الآتي:

أولاً: كتابة النص، وكانت كما يأتي:-

١- اعتماد النسخة المخطوطة للكتاب هي الأصل، ومقابلتها بالنسخة المخطوطة لكتاب ذم الكلام للهروي فيما أقف عليه من الأخبار والآثار، وسيكون التنبيه غالباً عن الفروق المهمة حيث ستثبت في الحاشية.

٢- الزيادة على الأصل المخطوط - مما لا بد منه - توضع بين حاصرتين هكذا [].

٣- الخطأ يُصوب في المتن وينبه عليه في الحاشية.

٤- صححت الأخطاء الإملائية والتزمت بعلامات الترقيم.

ثانياً: عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم.

ثالثاً: عزو الأحاديث إلى مراجعها، وإذا كان الحديث مخرجاً في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا خرجته من كتب الحديث الأخرى، وإن وجدت قولاً للعلماء في الحكم عليه نقلته.

رابعاً: تخريج الآثار الواردة في الكتاب ما أمكن ذلك.

خامساً: ترجمة موجزة للأعلام غير المشهورين في الكتاب، ولم أترك إلا من لم أقف له على ترجمة.

سادساً: التعريف بالأماكن الغريبة الواردة في الكتاب.

سابعاً: شرح الألفاظ الغريبة.

ثامناً: التعليق على ما يحتاج إلى ذلك.

هذا وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الجهد المتواضع، وأن يغفر لي الخطأ والزلل إنه سميع مجيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.